المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة يعرب عن بالغ قلقه إزاء صدور أحكام الإعدام في مصر

27/3/2014

SUBSCRIBE

SUBSCRIBE TO ICTJ'S PODCAST IN ITUNES

نيويورك، 27 آذار/مارس 2014- أعرب المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة عن قلقه العميق إزاء الإجراءات الجنائيّة التي أدّت إلى فرض عقوبة الإعدام يوم الاثنين الماضي على 529 شخصًا من أنصار الرئيس السابق محمد مرسي في مصر. وجاء الحكم الصادر عن المحكمة الجنائيّة في المنيا بعد محاكمة استغرقت أقلّ من ساعة، وفقاً لتقارير إخبارية.

وتشير التقارير إلى أنّه لم تُتَح لأحد من المتّهمين أو محاميهم فرصةُ الدفاع عن أنفسهم ضدّ التهَم التي وُجّهَت إليهم. ففي الواقع، قامت المحكمة بالحكم على المتّهمين بشكل جماعيّ من دون تثبيت التهم الفرديّة، ممّا يثير مخاوف خطيرة بشأن حماية حقوقهم الملحوظة في الإجراءات القانونيّة النافذة.

ويومَ الثلاثاء الماضي، أرسل رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ديفيد تولبرت، رسالةً إلى وزير العدل المصري، نير عبد المنعم عثمان، وصف فيها الأنباء المتناقلة حول المحاكمات بـ "المقلقة للغاية"، وحثّه على أن تضمن السلطات الحكوميّة ذات الصلة الحقوقَ القانونية لكلّ المتّهمين.

وكتب تولبرت: "مع تعبيري عن الاحترام لاستقلاليّة القضاء والحقّ السياديّ لمصر في محاكمة الجرائم الخطيرة بموجب القوانين الجنائيّة المرعيّة الإجراء على أراضيها، فإنّ طبيعة الإجراءات القضائيّة المتّخذة ونطاقها تفصح بوضوح عن كونها محاكمةً سياسيّةً تُنفّذ بتسرّع بالغ بهدف القضاء على المعارضة السياسيّة، وذلك عوضًا عن السعي إلى إثبات التُهم على أساس قانونيّ سليم."

وكانت القوّات العسكريّة المصريّة قد تدخّلت في شهر تموز من عام 2013 خلال الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت في مصر في وجه الحكومة حيث خرج الملايين من المصريّين مرّةً أخرى إلى الشوارع بعد ثورة 2011 والتي وآلت في نهاية الأمر إلى خلع مرسي من الرئاسة. ويقبع هذا الأخير الآن قيدَ الإقامة الجبريّة مع عشرات من كبار قادة الإخوان المسلمين والآلاف من أنصاره بعيد اتّهامه، من بين جرائم عديدة أخرى، بالتحريض على قتل المعارضين والتجسس والخيانة.

وعلى الرغم من اعتراض المجتمع المدني المصريّ وبعض أعضاء الحكومة، فإنّ التعسّف في حقّ المتظاهرين قبل المظاهرات وبعدها لا يزال، وإلى حد كبير، من دون عقاب.

وكما علّق تولبرت في رسالته: "في الفترات الانتقالية، تتطلّب المقاربات الجادّة التي تسعى لضمان المحاسبة على جرائم الماضي إجراءاتٍ جنائيةً تتحلّى بالمصداقية وتحظى بثقة المواطنين في المؤسسات القضائيّة. يجب على المحاكم أن تحترم سيادة القانون، وأن تضمن بشكل خاص محاكمةً عادلةً لجميع المتهمين، سواء أكانوا من المؤيدين أم المعارضين للحكومة."

للاتصال

نيويورك:
محمد عبد الدايم، منتسب أول، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المركز الدولي للعدالة الانتقالية
البريد الالكتروني: communications@ictj.org
الهاتف: +202-281-4498

الصورة: متظاهرين في مصر عبر *Flickr*

مصر الشرق الأوسط وشمال افريقيا

العدالة الجنائية

لقراءة المزيد

قانون المصالحة التونسي المقترح سوف يمنح العفو عن الفساد...

النشطاء التونسيون يعارضون قانونا يمنح العفو للفاسدين

لُبنان: "بدنا نعرف" والتربيّة في ظلّ فقدان الذاكرة...

هينة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مالي: هل تفتح الطريق نحو...

فرص العدالة والتغييرفي سوريا محدودة دون عودة المهجرين

تبيان الفوارق الدقيقة للتكامل

جميع الحقوق محفوظة 2011 المركز الدولي للعدالة الانتقالية International Center for Transitional Justice 2016